الثورة الثلاثاء 15 محرم 1432هـ الموافق 21 ديسمبر 2010م العدد (16841)

يرعاها مركز الدراسات السكانية بجامعة صنعاء:

بحوث شبابية .. تواجه المشكلة السكانية!!

المشكلة السكانية أصبحت قضية وطنية صرفة لارتباطها وتأثيرها على العملية التنموية بشكل عام.
ومن المهم أن تقوم المؤسسات التعليمية المتمثلة بالجامعات والمعاهد ومراكز الدراسات بأدوارها حيال ذلك من خلال إعداد الدراسات والأبحاث التي تحقق الأهداف والسياسات الوطنية الهادفة إلى الحد من الزيادة السكانية التي تؤثر بشكل عام على كل مفاصل التنمية في بلادنا.
وهنا نستعرض ١٦ بحثاً تناولها المؤتمر العلمي الثالث لأبحاث التخرج (دبلوم عالي دراسات سكانية) بجامعة صنعاء تناولت المشكلة بكل أبعادها..

تحقيق/ إياد الموسمي

> - تحقيق التوازن في النمو السكاني يحسن نوعية الحياة
> - التعمق في التوعية بالمشكلة السكانية له مردود إيجابي في الحد من الظاهرة
> - زيادة الخصوبة تؤثر على العملية التعليمية وتضيف أعباءً على الحكومة
> - الإعلام لاعب أساسي في تطور الوعي المجتمعي تجاه المشكلة

مؤشرات

الأبحاث والدراسات تساهم في إيجاد الحلول لمشكلاتنا الاجتماعية المعقدة، وقضايا الانفجار السكاني أضحت قضية وطنية تتحمل مسئوليتها كل الجهات من خلال ما يتاح لها من أدوار.

والأبحاث التي قدمت إلى مركز التدريب والدراسات السكانية جديرة بالاهتمام لأن بعضها شخصت الداء وأعطت الدواء.

وعلى ضوء المعرفة في تحليل ديناميكية المؤشرات السكانية في اليمن كانت البداية حيث كان هذا البحث قد ناقش وربط المشكلة السكانية بكل قطاعات التنمية وهو ما يؤكد على أهمية دراسة ديناميكية المؤشرات السكانية وتطورها لمعرفة طبيعة التقدم نحو تحقيق أهداف السياسة الوطنية خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٩م.

ولا غرابة أن الدراسة قد استنتجت زيادة عدد السكان بحدود ٦ ملايين نسمة خلال ١٢ عاماً وحسب إسقاط الدراسة فإن العدد سيصل إلى أكثر من ٤٢ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥م، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة إعالة الأطفال وزيادة النفقات الجارية على التعليم الأساسي والثانوي بنحو (١,٤٨٩) مليار دولار والإنفاق على القطاع الصحي نحو ١,٦٩٠ مليار دولار حسب البديل العالي للخصوبة.

ولعل هذه المؤشرات تبشر بانخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة ونصيب الفرد اليمني أيضاً من المياه وهو ما ينذر بتفاقم المشكلات، ولذلك تؤكد الدراسات على ضرورة تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي لتحسين نوعية الحياة والسعي لخفض نسبة الأمية وتأهيل المدرسين في المدارس والجامعات على توعية الطلاب بالمشكلة السكانية واستهداف فئة الشباب خصوصاً بذلك لأنهم الجيل القادم والمعول عليهم في خفض الخصوبة.

وكذلك تكثيف الجهود الوطنية لتوسيع خيارات الخدمات والمعلومات للأزواج وأوصت الدراسة في التوعية أيضاً من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل على إجراء بحوث ودراسات متعلقة بالمشكلة السكانية وتشجيع الجهود المبذولة في ذلك.

اتجاهات

المؤسسات التعليمية الكبيرة مثل الجامعات والمعاهد لاشك بأنها تخدم قضايا المجتمع ليس بالدراسات والبحوث فقط وإنما بكل ما لديها من طاقات وقدرات مختلفة، فإحدى الدراسات التي نفذها مركز الدراسات السكانية بجامعة صنعاء من أجل القضية السكانية، تعلقت بمعارف واتجاهات وممارسات الطلاب أنفسهم في الجامعة حيال المشكلة السكانية، وتم تقسيم الطلاب إلى عينات لمعرفة اتجاهات الطلاب وتحديد موقفهم ومدى تفاعلهم باتجاه مشكلة السكان في بلادنا ومن خلال هذه الدراسة كانت النتيجة في المحور الأول متوسط المعرفة بالمصطلحات السكانية وكذلك توسط معارفهم بالتفاصيل الجزئية والبعض لا يعرفون التفاصيل، وبناء على النتائج التي لا يسعنا التطرق لعرضها فإن الدراسة توصي بتعزيز المعرفة بالمشكلة السكانية في الجامعة وأبعادها وانعكاساتها على مجمل الحياة الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من خلال تفعيل دور وسائل الإعلام وكذلك الاتصال المجتمعي المواجهي.

وحثت أيضاً على التعمق بالتوعية السكانية في البرامج المعدة للشباب والطلاب في الجامعات والمدارس وعدم الاكتفاء بالعناوين الرئيسية.

وتدعو الجهات الحكومية والمنظمات المدنية ذات العلاقة إلى التركيز في برامجها السكانية على فئات الشباب وشمول التعريف بالقضية من جميع جوانبها وعدم الاقتصار على مجالات معينة.

وأوصت الدراسة بالعمل على تغيير المعتقدات السلبية الحالية وبناء معتقدات إيجابية جديدة قادرة على توجيه الشباب نحو الممارسات السكانية والإسراع في إدماج قضايا السكان في مناهج التعليم العالي وتأسيس وحدات لرعاية الشباب على مستوى الكليات من أجل إدماجهم في التوعية السكانية وفتح مراكز للاستشارة قبل الزواج عن الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ودعم المراكز البحثية والتعريف بالقضية السكانية كقضية وطنية يجب أن تهتم بها كل المنظمات والهيئات الخاصة بالتوعية.

أثر المنشطات

تطرقت الأبحاث المذكورة والتي تجاوزت ١٦ بحثاً إلى كل الأسباب والعوامل التي تشعل وتفجر القضية السكانية ومن هذه البحوث «المركبات المحفزة جنسياً على الخصوبة» والتي أجريت في ٢٠٠١م وكانت الدراسة أجابت على بعض التساؤلات حول تأثير المركبات على العملية الجنسية وتأثيرها على كفاءة وسائل منع الحمل وتنظيم الأسرة والاستخدام العشوائي والمعالجات اللازمة للحد من الاستخدام العشوائي، وكانت نتائج دراسة التأثير الإيجابي في العملية الجنسية من خلال زيادة اللقاءات الجنسية. وأكدت ٧٦,٣ من العينة هذه الزيادة، وأكدت ٦٨٪ من زوجات المستخدمين أن عدد حالات الزيادة في اللقاءات الزوجية خلال الشهر أكثر من خمس لقاءات، وأكدت ٧٥٪من زوجات المستخدمين أن عدد حالات الجماع في اللقاء الواحد خلال ٢٤ ساعة من استخدام هذه المركبات.

وكان من بين نتائج الدراسة التأرجح في كفاءة وسائل منع الحمل والتأرجح أيضاً في الخصوبة، وأكدت ٧٠٪ من عينة الزوجات على زيادة الخصوبة، وأظهرت الدراسة من خلال احتساب خصوبة المستخدمين خلال العشر السنوات الماضية تعدي الخصوبة التراكمية للأمهات زوجات المستخدمين ٢,٨ طفل بعد مرور ١٣ سنة من عمرهن الإنجابي ٠,٩ طفل، وكذلك أكدت الدراسة أن نمط الاستخدام مازال عشوائياً.

ونظراً لكل ذلك فإن الدراسة توصي بالحظر غير المباشر عن طريق رفع الرسوم الجمركية على الواردات المذكورة والإقلال من الحملات الإعلانية لها ومنع العروض التجارية للصيادلة من قبل الشركات ورقابة توزيع هذه المركبات بما يحقق انقطاع المرضى فقط وإلزام الصيادلة ببيعها بوصفة علاجية ووضع تحذيرات بأضرارها الخطيرة وأيضاً الاهتمام بنشر الوسائل لمنع الحمل ذي الكفاءة المرتفعة وتوعية المستخدمين.

تأثيره على التعليم

أما في ما يتعلق بتأثير النمو السكاني على عملية التعليم في بلادنا فقد أثبتت الدراسات أن ارتفاع النمو السكاني بشكل جنوني لاشك أن ارتفاع كثير وطلب من المتقدمين والملتحقين في التعليم الذين يتطلبون مدارس ومدرسين وتكاليف كبيرة وهذا يؤثر على التعليم لأنه لايسير بخط متوازن مع معدل ارتفاع النمو السكاني وهذا يساعد على تفشي ظاهرة الأمية خصوصاً على حساب الفتاة.

وأكدت الدراسة أن الفجوة بين معدل النمو السكاني ومعدل الالتحاق بالتعليم إلى ارتفاع معدل النمو السكاني وحجم الأسرة والتشتت السكاني مما يزيد الطلب على الخدمات التعليمية بما يفوق القدرة الاستيعابية للنظام التعليمي.

وأثبتت الدراسة التي أعدت لمركز الدراسات السكانية بجامعة صنعاء أن معدل النمو السكاني يؤثر في كفاءة وتوعية الخدمة التعليمية المقدمة في ظل موارد مالية وقدرات بشرية محدودة وأن المستوى التعليمي للمرء له تأثير في مستوى الخصوبة.

وتوصي الدراسة بضرورة خفض معدل النمو السكاني إلى ٢ والخصوبة الكلية إلى مولودين لكل امرأة وإصدار قوانين تمنع الزواج المبكر قبل سن ١٨ سنة ومجانية تعميم وسائل تنظيم الأسرة ورفع مخصصات الإنفاق على التعليم إلى أكثر من ٢٢٪ من الموازنة العامة للدولة والتوسع في بناء المدارس حتى تشمل جميع قرى ومناطق اليمن ريف وحضر وتوظيف مدرسات ريفيات، بالإضافة إلى رفع معدل الالتحاق بالتعليم العام وجعله إلزامياً والتكاتف الجماعي من أجل محاربة الأمية وخفض معدل الخصوبة والنمو السكاني من أجل ضمان جودة التعليم.

دور الإعلام

نصدق القول إذا ربطنا القضية السكانية بقضية التوعية وإن تعزيز الوعي من خلال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري والمباشر يساعد على إحداث التغييرات اللازمة، وفي هذا الصدد ترى الدراسة الخاصة «بوسائل الاتصال وأثرها على المجتمع في التوعية الصحية» أنه من الضرورة إشراك الإعلام بتبصير المواطن عبر وسائل الاتصال لتغيير سلوكه واتجاهاته في ذلك.

وهدفت الدراسة التي قدمت للمؤتمر العلمي الثالث لأبحاث تخرج الدفعة الثالثة في الدراسات السكانية إلى التعرف على دور وسائل الاتصال في التوعية والأكثر منها تأثيراً على الجمهور ومدى فاعليتها وتأثيرها في نشر قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.

وخلصت إلى أن لوسائل الاتصال دوراً ظاهراً وجلياً في تطور الوعي لدى المجتمع اليمني من خلال المعرفة بقضايا الصحة الإنجابية، وجاء التلفزيون في الصدارة نظراً لقدرته على الانتشار والجذب.

وتصف الدراسة أن المجتمع يتأثر بالحملات التوعوية والإرشاد بهذه القضايا.

وقد أوصت الدراسات أن الاتصال والتوعية أثرا على جانب التوعية حيث أجمع المبحوثون أن ختان الإناث عادة سيئة ويرفضها الجميع وأنصف المبحوثون الدين مما ألصق به من معارضته لقضايا الصحة الإنجابية وأثبتوا وقوف الدين إلى جانب سلامة الإنسان.

واختتم البحث في نتيجة تؤكد أهمية القائم بإيصال الرسالة الصحية وقدرته على إقناع الناس وتقبل الأفراد المعلومات والنصائح التي تساعدهم على تغيير مفاهيمهم الخاطئة وسلوكياتهم.